

وثيقة معلومات المشروع (PID)

مرحلة التقييم

تقرير رقم: PIDA12042

اسم المشروع	مشروع الدعم الطارئ للحماية الاجتماعية (P151923)
الإقليم	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطاع (القطاعات)	القطاع الإداري الحكومي العام (50%)، الإدارة العامة - الخدمات الاجتماعية الأخرى (30%)، الخدمات الاجتماعية الأخرى (20%)
الموضوع (الموضوعات)	شبكات الأمان الاجتماعي (60%)، التخفيف من المخاطر الاجتماعية (20%)، الحماية الاجتماعية الأخرى وإدارة المخاطر (20%)
أداة الإقراض	تمويل مشاريع استثمارية
الرقم التعريفي للمشروع	P151923
المقترض (المقترضون)	وزارة المالية
الوكالة المنفذة	صندوق الرعاية الاجتماعية
فئة التصنيف البيئي	- ج - غير مطلوب
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	08 سبتمبر 2014م
تاريخ المصادقة/الافصاح عن وثيقة معلومات المشروع	16 سبتمبر 2014م
الموعد المقدر للتقييم الإنجاز	04 سبتمبر 2014م
التاريخ المقدر لموافقة المجلس	12 ديسمبر 2014م
القرار	

I. سياق المشروع

السياق القطري

تمضي المرحلة الانتقالية في اليمن على قدم وساق على الرغم من أن التوقعات لا تزال صعبة. فبعد حدوث بعض التأخير، تم الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني في يناير كانون الثاني عام 2014م والذي بدأ في مارس عام 2013م، وذلك بالاتفاق على إقامة دولة اتحادية من ستة أقاليم. وقد حقق مؤتمر الحوار الوطني، والذي يعتبر الحدث الأبرز في المرحلة الانتقالية الجارية في اليمن، تقدماً كبيراً بشأن مجموعة من القضايا السياسية والإدارية والاجتماعية. وقد كسر الحواجز السياسية والاجتماعية لإشراك مجموعة أوسع من الأحزاب السياسية والمواطنين العاديين والمجتمع المدني. ومن خلاله، اتفق اليمنيون على سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى ضمان الحقوق والحريات والحد من مركزية السلطة وتمكين المرأة والشباب وغيرها. وتجري صياغة دستور جديد والذي سيحدد مستوى الحكم الذاتي الذي سيتم منحه لحكومات الأقاليم. وقد تم تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية حتى عام 2015م للسماح بإتمام المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني كان ناجحاً إلى حد كبير، إلا أن التفاؤل حول مخرجاته يبدو أنه قد أفسح الطريق لتصاعد العنف والاضطرابات. فالمواجهة المفتوحة مع الفصائل المختلفة ومع القاعدة لا تزال متكررة.

وعلى الرغم من أن اليمن حققت تقدماً في دفع عجلة التحول السياسي والانتعاش الاقتصادي منذ أزمة 2011م إلا أنه لا يزال ضعيفاً. فالاقتصاد اليمني، والذي انكمش بحوالي 12.7 في المئة في عام 2011م، لم يتعافى تماماً بعد. وتستمر حالة الصراع في إحداث اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد والانتاج في القطاع الاقتصادي، مما أدى، من بين أمور أخرى، إلى انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود والطاقة والمياه على مستوى البلاد. وهذه أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي وأشعلت مرة أخرى التوترات السياسية الكامنة، مما تسبب في مظاهرات وفرض تعديل وزارى

محدود. أدى ذلك إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الكلي خلال عام 2014م والذي ظل مستقر نسبيا حتى عام 2013م، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط وشبكات الكهرباء. ويعتبر أداء الإيرادات ضعيفا بسبب تراجع عائدات النفط والغاز نتيجة لعمليات التخريب والاعتداءات المتكررة على خطوط أنابيب النفط. كما أن العجز المالي، على الرغم من تراجعها في عام 2012م، لا يزال قائما عند مستوى كبير بلغ حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013م. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط التضخم ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 11% (مقابل 10 في المئة في العام السابق، وبلغ ذروته متجاوزا 23 في المئة في عام 2011م).

ومع انخفاض نصيب الفرد من الدخل والموارد المحدودة وسكان تتزايد أعدادهم بصورة متسارعة، يواجه اليمن تحديات كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيه. وتمثل البطالة المنتشرة بشكل واسع إضافة إلى الفقر أهم التحديات التي تواجه اليمن. فارتفاع البطالة يساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني خصوصا أن هذه البطالة تتركز في أوساط الشباب. وتتراوح تقديرات البطالة بين 15-40 في المئة، وتأتي تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن في الطرف الأدنى من هذا النطاق. كما أن الأزمة السياسية التي حدثت في 2011م والإصلاحات غير المواتية لنظام الإقامة للمغتربين في دول الخليج أدت إلى زيادة تفاقم وضع البطالة. فقد أشارت التقارير إلى أن هناك حوالي 2 مليون يمني يعملون في المملكة العربية السعودية وتبلغ معدلات تحويلات المغتربين اليمنيين إلى اليمن، معظمها من المملكة العربية السعودية، حوالي 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. فترحيل ما بين 300 إلى 400 ألف عامل إلى اليمن قد فاقم بكل تأكيد من مشكلة البطالة وتراجع الدخل من تحويلات المغتربين.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني والكثير منهم تقريبا يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فبالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، فقد ساهم ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية في عامي 2010م - 2011م إلى تفاقم الفقر. وعانت الأسر اليمنية من انخفاض كبير في قدراتها الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وفقدان فرص العمل والدخل. وتشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن نحو 43 في المئة من السكان ك انوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2013م، وهي زيادة كبيرة من نحو واحد من كل ثلاثة في عام 2009م. وقد وجد أن نحو خمسة ملايين نسمة يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، ويعانون من مستويات الجوع التي تعتبر عموما بحاجة إلى مساعدات غذائية خارجية. كما أن نحو 60 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن و 35% منهم يعانون من نقص الوزن و 13% منهم يعانون من سوء التغذية الحاد. بالإضافة إلى ذلك، تعاني 27% من النساء الحوامل و 35% من النساء المرضعات من سوء التغذية. وبشكل عام، تحتل اليمن مرتبة متدنية على جميع المؤشرات الاجتماعية وتحتل المرتبة 154 من أصل 184 بلدا على قائمة مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة. ودون دعم فوري، فإن الفقراء سوف يتعرضون على الأرجح لمزيد من التدهور الكبير في معيشتهم والتي قد تستمر عشرات السنين، وسيكون التعافي أثار ذلك أمرا مكلفا للغاية.

هناك حاجة إلى تدابير قوية للإصلاحات الاقتصادية ودعم من المانحين لتحقيق الاستدامة المالية والنمو الشامل ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية للسكان. فقد تم تأجيل عدد من التدابير الأساسية للإصلاح الاقتصادي التي تضمنها البرنامج الانتقالي لتحقيق الاستقرار والتنمية (2012-2014م) خوفا من عرقلة سير مؤتمر الحوار الوطني. ومزيد من التأخير في الإصلاحات وانخفاض الدعم المقدم من المانحين وأعمال التخريب التي تقلص إمدادات النفط والكهرباء يمكن أن تفوض المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار وتحد من آفاق النمو وتهدد الاستدامة المالية والخارجية. إن الحكومة اليمنية بحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية لخفض العجز المالي وعكس اتجاه انخفاض الاحتياطيات البلد من العملة الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، قررت الحكومة اليمنية مؤخرا رفع أسعار الوقود بشكل حاد (بنسبة بلغت حوالي 100 في المئة على البنزين والديزل) والتزمت باستبعاد الموظفين الوهميين والازدواج الوظيفي من كشف الرواتب من خلال تطبيق نظام البطاقة الوظيفية والبصمة ودفع المرتبات والأجور من خلال الحسابات البنكية ومكاتب البريد. ومن المتوقع أن رفع أسعار الوقود سيحد من الدعم المقدم للمشتقات النفطية وهو ما يمثل أكثر من 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 20 في المئة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2013. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي برنامج إصلاح الدعم المتسم بالإفراط إلى انخفاض حقيقي في دخل الأسر، لا سيما الفقيرة وغير المحصنة. وبالتالي، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير قوية للضمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار وتمهيد الطريق لبرنامج إصلاح شامل قيد النقاش مع صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية الآخرين.

وفي هذا السياق يجري تطوير العملية المقترحة. وسوف يظل دعم المجتمع الدولي ضروريا خلال الفترة المقبلة. ومع قيام اليمن بإطلاق برنامج إصلاح قوي في ظل ظروف صعبة للغاية وتمويل محلي محدود، سوف يكون التمويل من الجهات المانحة أمرا ضروريا لمساعدة البرنامج في المضي قدما وتمكين تمويل الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها وكذا النفقات الاجتماعية. إن الدعم الطارئ المقترح لمشروع الحماية الاجتماعية (ESSPP) من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة اليمنية على تمويل النفقات الاجتماعية والحفاظ على الخدمات الأساسية الهامة من خلال تمويل والسعي للحصول على تمويل مشترك لبرنامج التحويلات النقدية لليمن، أي صندوق الرعاية الاجتماعية. كما أنه سوف يسهم في التخفيف من نقاط الضعف الموجودة والآثار السلبية على الفقراء والضعفاء المترتبة على برنامج إصلاح الدعم في 2014م. ومن المتوقع أن المساعدات النقدية من خلال الدعم الطارئ لمشروع الحماية الاجتماعية المقترحة سوف تساهم في كبح الاضطراب الاجتماعي الناجم عن رفع أسعار الوقود. وبالإضافة إلى مبلغ 90 مليون دولار المقدمة من البنك الدولي تساهم جهات مانحة أخرى في مساندة جهود الحكومة اليمنية للتخفيف من آثار برنامج إصلاح دعم المشتقات النفطية. فقد بلغ إجمالي ما دفعته المملكة العربية السعودية خلال الربع الأول من عام 2014م حوالي 80 مليون دولار أمريكي. وتساهم وزارة الخزانة الأمريكية بمبلغ 28.47 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل الدعم الطارئ لمشروع الحماية الاجتماعية ودعم برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية. وبالتالي يمكن اعتبار العملية المقترحة كجزء من الدعم المنسق متعدد المانحين لليمن.

السياق القطاعي والمؤسسي

تمثل شبكة الأمان الاجتماعي في اليمن، المعرفة بشكل واسع وبما في ذلك الإعانات/الدعم، نحو ربع الإنفاق العام. ومع ذلك، فإن الكثير من الإنفاق يذهب إلى دعم الطاقة دون تأثير متناسب على الحد من الفقر والتنمية البشرية. فدعم المشتقات النفطية (الوقود) يمثل عبئا كبيرا على الميزانية ويؤثر على الإنفاق الإنتاجي وبشوه الاقتصاد وتخصيص الموارد، ويستفيد منه إلى حد كبير الأغنياء، ويؤدي إلى عدم كفاءة استهلاك الطاقة. على سبيل المثال، أنفقت اليمن على دعم المشتقات النفطية أكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012م وأكثر من 7% في عام 2013م، وهو ما يتجاوز دعم الحكومة لقطاعات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعية مجتمعة. ففي اليمن يعتبر دخل الفرد الواحد هو الأدنى في مجموعة البلدان التي تقدم الدعم للوقود، مع العلم أن عدد البلدان في العالم التي يعتبر سعر المشتقات النفطية فيها أقل من اليمن قليل، من بينها ليبيا والسعودية والبحرين وقطر والكويت، وكلها تتميز بمعدل دخل للفرد أعلى بكثير وارتفاع احتياطات النفط أو الغاز. وفي الوقت نفسه، فإن الإنفاق على القطاعات غير المدعومة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة بأقل من واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر أقل بكثير من المتوسط مقارنة على ما هو عليه الحال في الدول المقارنة. وتحت وطأة الضغوط المالية الملحة، شرعت الحكومة اليمنية في تطبيق برنامج إصلاح جريء لدعم الوقود، والذي يتوقع أن يولد وفورات مالية. ومع ذلك، فإن التأثير السلبي على الفقراء الناجم عن هذا البرنامج سوف يكون كبيرا ومن المرجح أن تأثيرات الجولة الثانية سوف تكون أكثر أهمية. وتعزز الحكومة استخدام بعض المبالغ التي سيوفرها برنامج إصلاح أسعار المشتقات النفطية في زيادة مخصصات برامج الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها بشكل مباشر الفقراء الذين يمثلون الشريحة الأكبر في اليمن والذين تنزايد أعدادهم.

لدى اليمن مجموعة من السياسات والمؤسسات الاجتماعية التي تقدم مجموعة متنوعة من فوائد شبكات الأمان الاجتماعي للمواطنين. ويشمل نظام شبكات الأمان الاجتماعي في اليمن برامج التنمية المدفوعة باعتبارها مجتمعية في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة والبرنامج الوطني للتحويلات النقدية الهادفة في إطار صندوق الرعاية الاجتماعية، وعدد قليل من البرامج الأخرى الصغيرة مثل صندوق المعاقين و صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسكني. يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية خدمات اجتماعية واقتصادية هادفة وكذلك برامج التشغيل المؤقتة (النقد مقابل العمل). ويتمثل هدف مشروع الأشغال العامة في خلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال مشاريع تطوير البنية التحتية الصغيرة. ويعتبر صندوق الرعاية الاجتماعية هو البرنامج الوطني الوحيد الذي يقوم بالاستهداف على مستوى الأسرة ويتولى إيصال المساعدات النقدية المباشرة إلى الأسر الفقيرة والضعيفة. يمثل الإنفاق العام لليمن على هذه البرامج 0.6 - 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متواضع جدا مقارنة ببرامج مماثلة في بلدان أخرى منخفضة الدخل (حيث يبلغ الانفاق عليها بين 1.5 - 2% من الناتج المحلي الإجمالي) وأقل مما تنفقه اليمن على دعم الطاقة.

أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996م بموجب القرار الجمهوري رقم (31) لسنة 1996م ويتم تمويله من قبل الحكومة. يغطي البرنامج 1.5 مليون أسرة، 4حوالي 35 في المئة من السكان (حوالي 60 في المائة من الفقراء)، مما يجعله أكبر برنامج من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث التغطية. وقد أبدت الحكومة التزامها لصندوق الرعاية الاجتماعية من خلال الدعم الثابت لتوسع الصندوق. وقد تم تعديل قانون صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 2008م لإدخال تدابير لتحسين استهداف وفعالية البرنامج. شملت هذه التدابير التحول إلى الاستهداف على أساس الفقر وتقديم التدخلات الإنمائية للمستفيدين لمساعدة الأسر الفقيرة على الاندماج في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإدخال سياسات وعمليات التخرج و/أو إعادة التقييم. ولتفعيل القانون، اعتمد صندوق الرعاية الاجتماعية نهج الاستهداف القائم على اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي (PMT) وأجرى مسح للأسر على المستوى الوطني لإعادة تقييم المستفيدين الحاليين وتحديد الحالات الجديدة المستحقة. وقد أنشأ صندوق الرعاية الاجتماعية أكبر وأشمل سجل وطني للأفراد الفقراء والضعفاء في اليمن. ويجري استخدام قاعدة البيانات التي تضم حوالي 1.65 مليون أسرة من قبل جهات حكومية أخرى وشركاء التنمية في الاستهداف وتنسيق الخدمات والمنافع الاجتماعية المختلفة عبر مجموعة من البرامج الاجتماعية.

ومع ذلك، يواجه صندوق الرعاية الاجتماعية عددا من التحديات التي تعيق تقديم وفعالية خدماته في الحد من الفقر. ونسلط الضوء هنا على أربع تحديات رئيسية. الأولى، غالبا ما يكون هناك تأخيرات طويلة في وصول الأموال إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي بدوره يؤدي إلى تأخير لا مبرر له في صرف مستحقات حالات الضمان الاجتماعي. وهذا له آثار سلبية على معيشة الفقراء، كما أنه يؤثر على خطط الأسرة والقدرة على التنبؤ. الثانية، يعتبر حجم فائدة صندوق الرعاية الاجتماعية منخفض عند مقارنتها بمثيلاتها على المستوى الدولي، وهي غير كافية إلى حد كبير للتعامل مع آثار المصاعب الاقتصادية وارتفاع أسعار الوقود وارتفاع التضخم الكلي. وعلى الرغم من أن مبلغ الإعانة قد تضاعف من 1000 ريال إلى 2000 ريال يموني إلى ومن 2000 ريال إلى 4000 ريال شهريا للأسرة الواحدة، اعتمادا على عدد الأطفال، إلا أنها تمثل أقل من 10% من إجمالي إنفاق الفقراء. ونتيجة لذلك، فإن فعالية صندوق الرعاية الاجتماعية في التخفيف من وطأة الفقر تعتبر محدودة. ثالثا: تعتبر الميزانية التشغيلية لصندوق الرعاية الاجتماعية من بين الأدنى على مستوى العالم عند أقل من 4 في المائة من التكلفة الإجمالية للبرنامج. وهي تعتبر غير كافية في ضوء الصعوبات التي ينطوي عليها الوصول إلى المستفيدين، لا سيما أولئك في المناطق الريفية والنائية. أضف إلى ذلك الزيادة في أسعار الوقود التي تفرض المزيد من القيود على فعالية تقديم الخدمات وتقلل من قدرة صندوق الرعاية الاجتماعية على متابعة وضممان الامتثال. وأخيرا، صندوق الرعاية الاجتماعية يحتاج إلى النظام إداري أفضل يستطيع أن يدعم إدارة الحالات بصورة منتظمة وإعادة التقييم وتخريج المستفيدين الذين يعتبرون غير مؤهلين وهو الأمر الذي يحتاج إلى دعم سياسي وشعبي.

II. الهدف/الأهداف الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مساعدة الحكومة اليمنية على تقديم التحويلات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية خلال فترة معينة من المصاعب الاقتصادية التي تفاقمت بسبب برنامج إصلاح دعم أسعار المشتقات النفطية (الوقود) 2014م.

III. وصف المشروع

اسم المكون : دعم برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية
ملاحظات (اختياري)

اسم المكون : إدارة المشروع
ملاحظات (اختياري)

IV. التمويل (مليون دولار أمريكي)

إجمالي تكلفة المشروع:	120.47	إجمالي تمويل البنك الدولي:	90.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
المقترض / المتلقي		2.00	
منحة المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)		90.00	
الحكومة الأمريكية		28.47	
الإجمالي		120.47	

V. التنفيذ

نظرا للحاجة الملحة إلى المساعدة والحاجة إلى ضمان تسليم سريع للتحويلات النقدية للفقراء والضعفاء، فإن مشروع سوف يعتمد ويبنى على النظام الحالي لصندوق الرعاية الاجتماعية. وقد قدم البنك الدولي الدعم لصندوق الرعاية الاجتماعية على مدى فترة ممتدة قام خلالها صندوق الرعاية الاجتماعية بتنفيذ تدابير صممت بهدف توسيع نطاق أعماله، وتعزيز كفاءة عملية الاستهداف والفعالية الشاملة. على سبيل المثال، نفذ صندوق الرعاية الاجتماعية بنجاح صرف منحة التعافي الطارئ مولتها المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 100 مليون دولار. ولدى البنك الدولي مشروع جاري للدعم المؤسسي بمبلغ 10 مليون دولار لصندوق الرعاية الاجتماعية. وفي هذا السياق، هناك ثقة كاملة في قدرة صندوق الرعاية الاجتماعية على تنفيذ المشروع المقترح بفعالية وكفاءة.

سيتم تنفيذ المشروع وفقا للفقرة 12 من دليل عمليات البنك الدولي (OP10.00) بشأن "المشاريع في حالات الاحتياج الطارئ إلى المساعدة أو معوقات القدرات"، وبالتالي، يتم معالجة هذه العملية على أساس المسار السريع. وسيتم تنفيذ المشروع في الفترة من ديسمبر 2014 حتى يونيو 2016م. ينضم صندوق الرعاية الاجتماعية القانون المعدل للرعاية الاجتماعية رقم 39 لسنة 2008م. ويتكون مجلس إدارته الذي يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، نائب وزير المالية ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووكيل وزارة الإدارة المحلية والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية (عضو ومقررا) والمدراء التنفيذيون لبرامج شبكة الأمان الاجتماعي، وشخصيتان اجتماعيتان أحدهما عن القطاع الخاص والأخرى عن منظمات المجتمع المدني. ويترأس صندوق الرعاية الاجتماعية مدير تنفيذي هو المسئول عن الأنشطة اليومية. واعتبارا من أول يناير عام 2014م، بلغ عدد موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية 1,810 موظف يعملون من خلال هيكل تنظيمي من ثلاثة مستويات: المركز الرئيسي في صنعاء ويعمل فيه 190 موظف و23 فرع تغطي جميع المحافظات اليمنية يعمل فيها 762 موظف، وعدد 214 مكتب في المديرية يعمل فيها 816 موظف.

يقدم هذا المشروع مساعدة نقدية تصل إلى 4000 ريال شهريا إلى حوالي 1.21 مليون أسرة لمدة ستة أشهر. وقد تم تحديد الأسر المستفيدة من خلال نهج الاستهداف القائم على اختبار قياس مدى الدخل الفعلي (PMT). ويتم صرف مستحقات الحالات كل ثلاثة أشهر من خلال جهات الصرف. ويعتبر البريد اليمني، والذي يمتلك 600 فرع ووحدات متحركة ويمثل أكبر وكالة للصرف في البلاد، هو الجهة الرئيسية التي يستخدمها صندوق الرعاية الاجتماعية لصرف مستحقات حالات الضمان الاجتماعي. يقدم مكتب البريد اليمني الشيكات/المدفوعات من خلال فروعه ووحداته المتنقلة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم صرف حصة صغيرة من المدفوعات عن طريق بنك الأمل وبنك التسليف التعاوني الزراعي (كالك بانك). ومقابل صرف المستحقات لمستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية، تتقاضى هذه الوكالات 2% رسوم خدمة وهذه النسبة تمولها الحكومة.

VI. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي أطلقها المشروع
X		التقييم البيئي (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.01)
X		الموائل الطبيعية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.04)
X		الغابات (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.36)
X		مكافحة الآفات (منشور سياسات العمليات 4.09)
X		الموارد الثقافية المادية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.11)
X		الشعوب الأصلية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.10)
X		إعادة التوطين القسري (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.12)
X		سلامة السود (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 4.37)
X		المشاريع في الممرات المائية الدولية (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.50)
X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي 7.60)

ملاحظات (اختياري)

VII. جهات الاتصال والاستعلام

البنك الدولي

الشخص المسئول عن التواصل: لاير ارسادو
 الوظيفة: خبير اقتصادي قدير
 الهاتف: 473-2377
 البريد الإلكتروني: lersado@worldbank.org

المقترض / العميل / المتلقي

الاسم: وزارة المالية
 جهة التواصل:
 المسمى الوظيفي:
 الهاتف:
 البريد الإلكتروني:

الوكالة المنفذة

الاسم: صندوق الرعاية الاجتماعية
 الشخص المسئول عن التواصل: السيد منصور الفياضي
 العنوان:
 الهاتف: 544-012 (1-967)
 البريد الإلكتروني: info@swf.gov.ye

VIII . لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 شارع H ، NW

واشنطن العاصمة، 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>